قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٣٩ لسنة ١٩٦٩

بشأن الموافقة على محضر اتفاق التجارة الموقع فى أنقره بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٦ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تركيا والكتاب المتبادل الملحق به

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الأمة ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — ووفق على محضر اتفاق التجارة الموقع فى أنقره بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٦ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تركيا والكتاب المتبادل الملحق به وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برياسة الجمهورية فى ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

محضر اجتماع

مكان الاجتماع : وزارة التجارة — أنقره .

التاريخ : من ١٧ إلى ٢٦ مارس ١٩٦٩

الممثلون : ١ — الوفد التركى :

سليل فايسوجلو ، مدير إدارة التجارة الخارجية بوزارة التجارة .

أصلان أكرمان ، المدير المساعد لإدارة التجارة الخارجية بوزارة التجارة

ريزات ايركان ، رئيس قسم بإدارة التجارة الخارجية بوزارة التجارة .

متين أيلكجى ، مدير عام مؤسسة الأسمنت التركية .

عبد الكريم دوجو ، مدير عام مؤسسة الأزوت التركية .

محمود صيدا ، مستشار اتحاد الغرف التجارية التركية .

هالدن أكين ، مستشار بوزارة المالية .

ايهان كاراها ، سكرتير ثان بوزارة الخارجية .

أ . رحمى أكتاى ، مدير التموين بمكتب المنتجات الزراعية .

حسين سيفكى أنكار ، مدير المبيعات بمكتب المنتجات الزراعية

تاسيبى تيبت ، مدير قسم الرقابة على الصرف — البنك المركزى التركى.

٢ — وفد الجمهورية العربية المتحدة :

محمد فائق ، رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتجارة الخارجية

صلاح فريد ، رئيس مجلس إدارة شركة أبو زعبل للأسمدة والمواد الكيماوية

د. محمد فؤاد الصراف ، مدير رقابة النقد المركزية .

محمد عبد المنعم الامبابى ، مدير المبيعات بشركة الحديد والصلب

عبد الهادى أحمد الحلبى ، مدير التصدير بالشركة العربية للتجارة الخارجية.

ولقد تمت عدة اجتماعات بين الوفد التركى برئاسة السيد/سليل. فايسوجلو مدير إدارة التجارة الخارجية بوزارة التجارة ، ووفد الجمهورية العربية المتحدة برئاسة السيد/ محمد فائق رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتجارة الخارجية وذلك فى أنقره فى الفترة من ١٧ إلى ٢٦ مارس ١٩٦٩ بمقر وزارة التجارة

— وقد راجع الوفدان العلاقات التجارية بين البلدين وناقشوا الطرق والوسائل التى يمكن عن طريقها تنمية تبادل السلع بين الج.ع.م وتركيا.

— واتفق الوفدان على مد العمل ببروتوكول التجارة المبرم بين تركيا والج.ع.م فى ١٩٦٧/١٢/١ حتى ١٩٦٩/١٢/٣١ — وذلك فى إطار نظم التجارة الخارجية والقواعد السارية فى كل منهما عن طريق تبادل الخطابات.

— وقد أوضح وفد الج.ع.م أنه قد يجرى مقابلات كما وأنه قد تمت مباحثات مع عدة مؤسسات تركية ، وقد كان من نتيجتها أن تم التوقيع على العقود الآتية :

(١) عقد لتصدير أسمنت بقيمة إجمالية ٢,٤٠٠,٠٠٠ دولار (مع مؤسسة الأسمنت التركية) .

(٢) عقد لتصدير كل وقطاعات حديد بقيمة إجمالية ١,١٠٠,٠٠٠ دولار مع :

(with Turkiye Oemir ve celik Isletmeleri G. Md.)

(٣) عقد لتصدير أرز بقيمة إجمالية ٧٢٠,٠٠٠ دولار مع :

(with Toprak Mahsulleri Ofisi G. Md.)

ولقد استعرض الوفدان خلال الاجتماعات — حساب المقاصة — واتفقا على أنه اعتبارا من ١٩ مارس ١٩٦٩ فإن حساب المقاصة بين الج.ع.م وتركيا قد أظهر رصيدا قدره ٣,٩٧٥,٦٣٧,٣٤٥ دولارا لصالح تركيا. كما توضح أيضا أن رصيد المديونية الفعلى القائم حاليا طرف الج.ع.م والمستحق لتركيا فى نفس التاريخ قد بلغ ١,٤٧٠,٩٥٩,١٤ دولارا. ومن ناحية أخرى فإن هناك اعتمادات للاستيراد بلغت جملتها ٢,٥٠٥,٠٠٨,٩٨ دولارا قام البنك المركزى المصرى بفتحها لاستيراد بضائع تركية دون أن يصدر لها تراخيص بالاستيراد — ولا يوجد لها حتى الآن حصص .

— ولتنمية الصادرات التركية إلى الج.ع.م فقد اقترح وفد الج.ع.م زيادة حد المديونية الحالى والبالغ ١,٢٥٠,٠٠٠ دولار إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار وذلك بصفة دائمة — وتحويل الرصيد القائم المشار إليه بعاليه والذى يبلغ ١,٤٧٠,٩٥٩,١٤ دولار إلى حساب خاص للتصفية .

— واقترح وفد الج.ع.م أيضا إجراء عملية التصفية للحساب الخاص عن طريق إيداع نسبة ٢٠٪ من قيمة المدفوعات التى تجرى بواسطة الج.ع.م فى الحساب المذكور .

— وطلب وفد الج.ع.م أن تقوم السلطات التركية بمعاودة إصدار تراخيص تصدير للسلع التركية بعد تنفيذ الترتيبات المقترحة .

— وقد أكد وفد الج.ع.م أنه يعلق أهمية كبرى على استيراد الأدوية وأبدى أمله فى أن يتناول الجانب التركى هذا الموضوع بعين الرعاية .

— واقترح وفد الج.ع.م أيضا منح تسهيلات خاصة لشراء الدخان

— ولقد قرر الجانب التركى أنه لا يمكن الموافقة على الاقتراح الخاص بزيادة حد التسهيلات الائتمانيـــة الحالى والبالغ ١,٢٥٠,٠٠٠ دولار إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار بصفة دائمة ، وتحويل رصـيد مديونية الج.ع.م القائم ابتداء من ١٩ مارس ١٩٦٩ إلى حساب خاص للتصفية .

— وقد وافق الوفد التركى من أجل تنمية العلاقات التجارية بين البلدين على زيادة حد التسهيلات الائتمانية الحالى إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار بصفة مؤقتة وذلك حتى نهاية فترة العمل بالبروتوكول التجارى القائم والذى سوف تنقضى فترة العمل به قريبا .

— وقد أكد الوفد التركى أن الاعتمادات المفتوحة بواسطة البنك المركزى المصرى لاستيراد بضائع تركية لم يصدر بالنسبة لهـا تراخيص تصدير ولم يخصص لها حصص — لا يمكن اعتبارها قائمة وأنه يمكن إصدار تراخيص تصدير فقط بما يتمشى مع قواعد نظام التصدير التركى .

— وطلب الوفد التركى اتخـاذ الترتيبات اللازمة لوقف فتح اعتمادات لاستيراد بضائع لا يوجد لهـا حصص أو لم تصدر بالنسبة لهـا تراخيص تصدير .

— ولقد قرر الجانب التركى أنه بعد الانتهاء من الإجراءات الرسمية الخاصة بمد العمل ببروتوكول التجارة — فان السلطات التركية سوف تقوم باصدار تراخيص تصدير للسلع التركية وفقا لقواعد البروتوكول — ونظام التصدير التركى — والنظم المعمول بها فى تركيا — أخذا فى الاعتبار ما سوف يترتب على زيادة حد التسهيلات الائتمانية الى ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار — وماسوف يترتب على فتح الاعتمادات لتصدير السلع المذكورة بعاليه من الج.ع.م.

— وأكد الوفد التركى أن تصدير الأدوية بصفة عامة — تحت الدراسة الآن فى اللجنة الوزارية — وأنه لا يمكن اعطاء رأى الآن فى هذا الموضوع .

— وقد وافق الجانب التركى على منح تسهيلات الج.ع.م. تخصص لشراء الدخان وسوف يجرى الاتفاق بين البلدين على شروط هذه التسهيلات .

— وأشار الجانب التركى أن تعامل رجال التجارة فى الج.ع.م. مع عدد قليل من رجال التجارة الأتراك يؤدى إلى هبوط التبادل التجارى بين البلدين وأن خطوات يجب أن تتخذ فى هذا الخصوص — لكفالة اشتراك عدد أكبر من رجال التجارة فى كلا البلدين فى عمليات التبادل التجارى بينهما .

ولقد تمت المباحثات بين الوفد التركى ووفد الج.ع.م. فى جو من التفاهم والأخوة .

وفد الج.ع.م	الوفد التركى
محمد فائق	سليل فايسوجلو
رئيس وفد الج.ع.م.	مدير ادارة التجارة الخارجية

٢٦ مارس ١٩٦٩

وفد الجمهورية العربية المتحدة

سعادة رئيس الوفد التركى

رغبة فى تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الج . ع . م . وجمهورية تركيا . أتشرف بالإفادة بأن حكومة الج . ع . م . توافق على مد العمل بالبروتوكول الملحق باتفاق التجارة بين الج . ع . م . وجمهورية تركيا لسنة ١٩٦٨ ، والموقع عليه فى أنقره فى ١٩٦٧/١٢/١ — وذلك لسنة أخرى جديدة تبدأ من ١٩٦٩/١/١ إلى ١٩٦٩/١٢/٣١ فى اطار النظم والقواعد الخاصة بالتجارة الخارجية المعمول بهـا فى كلا البلدين .

وأكون شاكرا لو تفضلتم بتأييد موافقة وزارتكم على الإمتداد المذكور بعاليه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق اعتبارى .

محمد فائق

رئيس وفد الج . ع . م .

---

٢٦ مارس ١٩٦٩

سعادة رئيس وفد الج . ع . م .

أتشرف بإبلاغكم تسلمنا كتابكم المؤرخ ١٩٦٩/٣/٢٦ ونصه :

" رغبة فى تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الج . ع . م . وجمهورية تركيا — أتشرف بالإفادة بأن حكومة الج . ع . م . توافق على مد العمل بالبروتوكول الملحق باتفاق التجارة بين الج . ع . م . وجمهورية تركيا لسنة ١٩٦٨ والموقع عليه فى أنقره فى ١٩٦٧/١٢/١ — وذلك لسنة أخرى جديدة تبدأ من ١٩٦٩/١/١ إلى ١٩٦٩/١٢/٣١ فى إطار النظم والقواعد الخاصة بالتجارة الخارجية المعمول بهـا فى كلا البلدين .

وأكون شاكرا لو تفضلتم بتأكيد موافقة وزارتكم على الامتداد المذكور بعاليه .

وأتشرف بأن أؤيد موافقة وزارتى على مد العمل ببروتوكول التجارة المؤرخ ١٩٦٧/١٢/١ والملحق باتفاق التجارة بين الج . ع . م . ، وجمهورية تركيا — وذلك لسنة أخرى تبدأ من ١ / ١ / ١٩٦٩ حتى ١٩٦٩/١٢/٣١ وذلك فى إطار النظم والقواعد الخاصة بالتجارة الخارجية — المعمول بها فى كلا البلدين .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق اعتبارى "

وزارة التجارة

سليل فايسوجلو

مدير إدارة التجارة الخارجية

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٥٣٩ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٦٩ بالموافقـة على محضر إتفاق التجارة الموقع فى أنقره بتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٦٩ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تركيا والكتاب المتبادل الملحق به ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ـــ ينشر فى الجريدة الرسمية محضر إتفاق التجارة الموقع فى أنقره بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٦ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تركيا والكتاب المتبادل الملحق به . ويعمل به اعتبارا من ١٩٦٩/٣/٢٦ م

محمود رياض

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٦٩

بشأن الموافقة على البروتوكول الخاص بتعديل اتفاق التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٦٧ والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٧/١٦ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية الهند وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

و بعد موافقة مجلس الأمة ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ـــ ووفق على البروتوكول الخاص بتعديل اتفاق التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٦٧ والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٧/١٦ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية الهند وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق م

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٧ رجب سنة ١٣٨٩ (٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

بروتوكول خاص بتعديل اتفاق التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٦٧

توافق الدول الأطراف فى اتفاق التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٦٧ (المشار إليه فيما بعد باسم الاتفاق) .

آخذة فى الاعتبار الأثر الطيب لهذا الاتفاق على المبادلات التجارية .

ورغبة فى تعزيز التعاون الاقتصادى المتبادل وتوسيع وتنمية التجارة الدولية ، توافق على مايلى :

(١) اعتبارا من تاريخ تنفيذ هذا البروتوكول يمتد الالتزام الخاص بقيام كل طرف من أطرف " الاتفاق " بمنح الطرفين الآخرين امتيازات تعريفية خاصة بالرسوم الجمركية للبضائع الناشئة فى أى من الدولتين المشتركين والتى سوف تتضمنها قائمة السلع المرفقة بهذا البروتوكول .

(٢) عند سريان مفعول هذا البروتوكول يصبح جزءا لايتجزأ من " الاتفاق " ويظل نافذ المفعول طوال مدة سريان الاتفاق .

(٣) يبدأ سريان هـــذا البروتوكول بعد التوقيع عليه من السلطات المختصة فى البلاد المعنية على أن يبدأ العمل به اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٦٩

تم فى القاهرة فى اليوم السادس عشر من يوليو سنة ألف وتسعمائة وتسعة وستين ومن ثلاثة نسخ أصلية باللغة الانجليزية وتعتبر كل منهـا نسخة أصلية معتمدة يمكن الرجوع إليها .

بالنيابة عن الجمهورية العربية المتحدة
الدكتور حامد عبد اللطيف السايح

بالنيابة عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية
نوفاك بوليكسيك

بالنيابة عن حكومة جمهورية الهند
أبا ب بانت